الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠٢

العلاقات المصرية السودانية.. إلى أين؟

تبدأ الصفحة فى استعراض الجوانب المختلفة للعلاقات المصرية ـ السودانية، بهدف التعرف عن الشروط المطلوبة والآليات الضرورية لتنمية هذه العلاقات، لا سيما لمحاصرة الأسباب والعوامل التى قد تقود الى فصل جنوب السودان عن شماله، وتناقش المقالة الأولى بعض العناصر التى يشير اليها مفهوم خصوصية العلاقة بين البلدين، والمعضلات التى يتعرض لها فى الآونة الراهنة وكيف يمكن تجاوزها، ومن ثم المساهمة فى معالجة احتمال انفصال الجنوب وفقا لما نص عليه اتفاق ماشاكوس الإطار.

وتعالج المقالة الثانية، العوامل التى تؤثر سلبا فى مسار تطوير العلاقة المصرية ـ السودانية، لا سيما سيادة النظرة البيروقراطية والاهتمام المرضى بشئون الطرف الآخر، وغياب الآليات الشعبية، وضعف مردود السياسات الرسمية وحدها، إضافة الى التدخلات الخارجية، وتطرح المقالة عددا من التوصيات الهادفة الى تطوير العلاقات بين البلدين واضفاء المزيد من التكامل الفعلى عليها، وليس التكامل الدعائى الظاهرى.

خصوصية العلاقات وتحدى انفصال الجنوب

د. حسن ابوطالب

منذ اختيار الشعب السودانى الاستقلال عن مصر مطلع يناير ١٩٥٦، وهناك اتفاق ضمنى على أن علاقات البلدين، مصر والسودان، لها طابع خاص يميزها على أية علاقات أخرى بين مصر وباقى الدول العربية، فجنوب النيل الذى اختار الاستقلال كان لفترة طويلة من الزمن جزءا من الدولة المصرية، وهذه السمة التاريخية، التى تولد عنها حقائق اجتماعية عديدة لا توجد، كوشيجة اتصال وتفاعل، فى حالة مصر وأى من الدول العربية الأخرى، ويأتى عنصر المياه ليلعب دورا آخر فيما يسمى بالحالة الخاصة بين البلدين، والماء ببساطة هو الحياة، وبدونه لا يتصور مثل الوجود الراهن للشعب المصرى بكل طموحاته فى التنمية وتوسيع رقعة الأرض القابلة للسكنى والمعيشة والاستزراع، وغير ذلك من جوانب الحياة الطبيعية المختلفة، وكلا البعدين التاريخى/ الاجتماعى والمائى، يمثلان الشق الأعظم مما يعرف بحالة ترابط الأمن القومى للبلدين، والأمن هنا لا يقتصر على جوانبه الدفاعية والعسكرية، وإنما يشمل الأمن الذاتى العضوى بكل ما تعنيه الكلمة.

إن هذه العناصر اللاحمة بين مصر والسودان، رغم قوتها واقتناع شرائح اجتماعية عريضة بها فى كلا المجتمعين المصرى والسودانى، إلا أن شأنها من حيث التطور والنمو والرعاية والديمومة، كشأن العناصر الحية الأخرى التى تربط بين المجموعات البشرية المختلفة، إذ ثمة حاجة دائمة للرعاية والتطوير والحماية وإبعاد التدخلات غير المناسبة، وهنا فالمسئولية ليست على جانب دون آخر، بل هى مسئولية مشتركة من كلا الطرفين.

هذه المقدمة ضرورية كمدخل للإجابة على تساؤل يطرح نفسه، بحكم التطورات المتمثلة فى توقيع اتفاق ماشاكوس، الذى ينطوى على احتمال قوى للغاية بانقسام السودان الى دولتين، أو أكثر بعد نحو سبع سنوات من الآن، والتساؤل هو: كيف السبيل الى تطوير العلاقة بين البلدين والحيلولة دون وقوع الانفصال، وبالتالى الحيلولة دون الدخول فى دوامة من التوتر الإقليمى الذى سيمس لا محالة مصالح مصرية عريضة، ما كان يتصور أحد أنها ستكون عرضة للاهتزاز على هذا النحو الذى يتضمنه احتمال انفصال الجنوب وفقا لاتفاق ماشاكوس، وحقائق التدخلات الأجنبية القائمة فى الجنوب والمؤكدة طوال الفترة الانتقالية المتوقعة.

بداية تجب الإشارة الى أن وشائج التقارب بين البلدين على النحو المشار إليه إيجازا، لم تمنع وجود فترات اتسمت بالتوتر الشديد، والتباعد فى السياسات وغياب أدنى حدود التنسيق فى أكثر الأمور تداخلا، كذلك لم تمنع وجود قوى سياسية وتيارات فكرية داخل السودان ظلت تنظر الى العلاقة مع مصر كقيد على ما اعتبرته حرية الارادة السودانية، وقد وصلت بعض الاتجاهات الى تحميل مصر الكثير من التدهور فى أمور لم يكن لمصر أى يد فيها، ومن الأمثلة التى يقودها بعض الأخوة فى السودان، أن عرض عمل فنى مصرى كمسلسل رأفت الهجان، قبل أربعة عشر عاما، فى التليفزيون الحكومى، ولم تكن ثورة الانقاذ قد قامت بعد، كان سببا فى اجهاض محاولة حكومية صرف عليها الكثير من الجهد والمال لتكوين فرقة مسرحية سودانية، تصادف أن عرضها الأول، رغم الدعاية الكثيفة، تزامن مع عرض الحلقة الأولى للمسلسل المصرى، فانصرف المواطنون عن الفرقة الوطنية، لمشاهدة المسلسل المصرى، ولم تقم للفرقة المسرحية السودانية قائمة، ويعكس هذا المثل الى جانب «حكايات» كثيرة أخرى مشابهة، مدى الحساسية التى يتعلق بها البعض فى السودان تجاه العلاقة المصرية ـ السودانية.

والفكرة الأساسية لدى هؤلاء تكمن فى تحميل مصر قدرا أكبر من المسئولية عن التدهور الذى يصيب حياة قطاعات عريضة من السودانيين، وهو موقف يلغى المسئولية الذاتية ويشيع نوعا من الرضاء عن النفس، ولعل أحد المواقف السياسية الكبرى المعبرة عن ذلك، ما حدث من حكومة السيد الصادق المهدى، وهى أول حكومة مدنية جاءت عبر الانتخاب، بعد اسقاط نظام الرئيس الأسبق جعفر النميرى فى ابريل ١٩٨٥، حيث عمدت الى تعطيل كل اتفاقيات التكامل المصرى ـ السودانى التى وقعت إبان حكم الرئيس السادات ونميرى عام ١٩٧٦ و١٩٧٧، وكانت ـ الاتفاقيات ـ تعد بدرجة أعلى من التعاون بين البلدين، اذا ما طبق ٥٠٪ فقط مما ورد فيها على الصعد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وكانت حجة المهدى آنذاك أن تلك الاتفاقيات تذكر الناس فى السودان بحكم ديكتاتورى وبتدخل مصرى فى الشئون السودانية، ومن ثم فإن الأفضل هو البدء من جديد، تمثل فى عرض اتفاقيات الإخاء، التى لم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

تكن سوى بيان يعبر عن أمنيات لعلاقات جيدة بين بلدين جارين، وهكذا عاد الوضع التكاملى الى ما قبل نقطة الصفر بين البلدين.

ورغم أن الصادق المهدى، بعد هروبه فى فبراير ١٩٩٧ من الخرطوم، فى ظل عهد الانقاذ، وكذلك حزب الأمة الذى يرأسه، تراجع عن تقويماته السلبية للدور المصرى فى السودان، سواء من الناحية التاريخية البحتة أو المعاصرة، فمن الصعب تصور أن كل السودانيين الذين اقتنعوا فى السابق بأن مصر لها دورا سلبيا يتناقض مع طموحات السودانيين أنفسهم، قد غيروا تلك القناعات، ومن الصعب أيضا تصور أن الفترة السابقة، خاصة ما قبل عام ١٩٩٧، التى شهدت فتورا شديدا فى علاقات القاهرة والخرطوم، لم تؤد الى بلورة قناعات لدى قطاعات كبيرة مضادة لمصر وللعلاقة معها، والواقع أن هناك رموزا كبيرة فى السلطة فى الخرطوم مشهود لها تقويمها السلبى للدور المصرى، ومعروف عنها مقولات من قبيل تحرير الإرادة السودانية مما تعتبره التدخلات المصرية.

هذا الواقع السودانى الجديد، لم ينشأ بين يوم وليلة، ولكنه تطور عبر مراحل مختلفة، عبرت بدورها عن غياب الآليات والسياسات التى يمكن لها أن تجسد الوشائج التاريخية والمصلحية الواسعة بين البلدين، وأن تحتوى بالتالى هذه التيارات السياسية المعاكسة أولا بأول، وهذا فى الواقع بيت القصيد، فالسودان ليس مجرد حالة جوار وحسب، تنفع معه السياسات التقليدية التى تمارسها الدول المتجاورة تجاه بعضها البعض، إنه حالة جوار (بالمعنى الجغرافى والتاريخى والاجتماعى والأمنى) خاصة جدا، ومن ثم تتطلب بدورها سياسات خاصة جدا تتسم بالشمول والحيوية والديمومة والتطوير الشامل الذى لا يكل ولا يمل، ويعنى هذا عدم الاكتفاء بالجوانب الحكومية الرسمية أو النظرة الأمنية المباشرة، وبالمقابل ضرورة توسيع مساحات التفاعل المصرى السودانى رسميا وشعبيا دون قيود، ولعل مراجعة حصيلة الأداء المصرى فى السنوات القليلة الماضية، تكشف لنا أهمية مدى ضعف المردود، الذى كان من نتيجته المباشرة تلك المفاجأة الكبرى المتمثلة فى قبول حكومة الخرطوم مبدأ حق تقرير المصير واحتمال فصل الجنوب دون استشارة مصر أو اطلاعها على حقيقة المطروح عليها فى ماشاكوس، كما أن هذه المراجعة تقود الى نتيجة أخرى مفادها الأهمية القصوى لإدماج الآليات الشعبية فى أى تفاعل مصرى - سودانى، على أن يشمل كل ربوع السودان وليس فقط مدنه الكبرى، ولعل الجنوب الذى بات مؤهلا - فى ظل الاتفاق الأخير - أن يقيم علاقات خارجية حرة مع أى دولة وأى مؤسسة خارجية أو جهة غير حكومية، وبما سيحوله الى ساحة تنافس حقيقية بين الجهات التبشيرية الغربية والأمريكية، سيكون مؤهلا بدوره لأن يتلقى جهدا شعبيا مصريا خالصا، وهنا فإن تفعيل المنظمات غير الحكومية المصرية المهتمة بالشأن السودانى أو تقديم الخدمات الصحية والتنموية والدينية يبدو أمرا ملحا للغاية، ولا سبيل لتجاوزه، ولعل مؤسسة الأزهر والكنيسة المصرية، بكل ما يجسدانه من معان روحية وانسانية جديران بأن يلعبا دورا مهما فى تدعيم الوشائج المصرية - السودانية فى الجنوب كما فى الشمال.

وإذا كانت هناك حاجة ماسة لمراجعة سياسات القبول للوافدين العرب فى المعاهد والجامعات المصرية، ونزع كل القيود المالية وغير المالية لزيادة عدد هؤلاء الوافدين العرب، فإن الأمر يبدو ملحا أكثر وأكثر بالنسبة للوافدين من السودان، وكلنا يعرف أن التعليم هنا يعنى بناء علاقات مستقبلية مع أجيال صاعدة فى المجتمعات الأخرى، وليس فقط تقديم خدمة العلم التى يمكن أن تتوافر لدى مصادر عربية وغربية مختلفة، ولعل توسيع رقعة المنح التعليمية المقدمة لأبناء السودان تعد الخطوة اللازمة والضرورية فى عملية إعادة النظر هذه.

إن التحدى الذى ينطوى عليه انفصال الجنوب، بكل أبعاده الاستراتيجية والأمنية، لم يعد مجرد خيال أو تكهن نظرى، لقد بات احتمالا شبه مؤكد، والمطلوب الآن من أجهزة الدولة المصرية أن تجتهد فى منع هذا الاحتمال، واستغلال السنوات السبع المقبلة فى تعميق العلاقات المصرية - السودانية، والمجال مفتوح لمزيد من السياسات الحيوية رسميا وشعبيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية